مجلس الامة بحث أوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة

المتحدث باسم الحكومة: عرضنا في الجلسة السرية استعدادات الجهات المعنية لأي طارئ

وزير الصحة: تطوير آلية العمل في المستشفيات الحكومية ضمن الخطة الجديدة

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الساعة 9:30 بعد أن رفعت لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وبدأ المجلس في بند الرسائل الواردة وهي رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة شهر اعتباراً من28/5/2018 وذلك حتى يتسنى للجنة تقديم تقريرها، ورسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها سحب تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون عن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة والمدرج على جدول أعمال المجلس، وذلك لمزيد من الدراسة مع الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة بالتحقيق في نسبة ومعدل التضخم الاقتصادي وغلاء أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، إلى بداية دور الانعقاد القادم.

من جانبه قال النائب علي الدقباسي تحويل مجلس الأمة إلى مخفر شرطة أو دائرة تحقيقات ، لأن موضوع تعويضات المتضررين من كارثة الامطار يجب ان تنجز بأسرع وقت ، ويجب ان تذهب الحكومة مباشرة إلى القضاء لأن هناك عقود صيانة وتعويض بينهم ، والمجلس كان يعيب على الحكومة وأصبح يعمل نفسها ونحن فعلا «غرقنا بشبر ماي».

وأضاف « كيف يطالب المجلس في كل مرة مد اجل المواضيع وهي مواضيع مهمة ومستعجلة ويجب انجازها بأسرع وقت وهناك اجهزة حكومية مختصة في معالجة هذه القضية ، قائلا « ما زلنا نعلج في القضية وبماذا سنحقق في المجلس والحمدلله ما عندنا زلازل ولا فيضانات» ، مضيفا « السلاطين ما وضعت إلا للشياطين واذا كان هناك شخص مقصر أحيلوه للقضاء».

من جانبه اعتبر النائب خليل الصالح ان تضخم الاسعار وصل إلى معدلات مرتفعة في جميع السلع اليومية والتي تاخذ حوالي 70% من رواتب الشعب الكويتي ، والحكومة لا تعالج هذا الأمر ، مبينا أنه تقدم بقانون بشأن اعطاء المواطنين تعويض عن التضخم الحاصل ، مطالبا بتخفيض سن المراة الكويتية التي تحصل على إعانات من وزارة الشؤون ورفع المبالغ المصروفة لهن.

من ناحيته اعتبر النائب صالح عاشور أن الحكومة تتجاهل معاناة الناس لأنه من غير المعقول ان الحكومة لم تعوض المواطنين المتضررين من كارثة الامطار ، وحتى الدول الافريقية والفقيرة لا تعوض بهذه المبالغ ، شخص سيارته قيمتها 30 الف دينار يتم تعويضه بـ 300 دينار وشخص بيته تضرر يعوضونه بـ 500 دينار فقط ، ويجب ان يكون التعويض بصورة عادلة.

وتابع « الملف الآن بيد الوزيرة جنان بوشهري ونحن نثق فيها ويجب ان تستجعل بتعويض الناس، والدولة لديها فائض بالميزانية وتساعد الدول الأخرى وتوزع الاموال يمينا وشمالا.

من جانبه قال النائب عادل الدمخي نحن انتهينا في لجنة التحقيق في كارثة الامطار وطبع التقرير وجاهز للتسليم للمجلس وادراجه على جدول الاعمال ولكن هناك أمر قانوني وهو ان التمديد انتهى في 28 مايو ولم تجتمع اللجنة بسبب العشر الاواخر من رمضان ولهذا التمديد من أجل الوضع القانوني فقط.

وبين الدمخي ان التحقيق في كارثة الامطار لم يكن محددا بموضوع معين بس شاملا جميع الأمور المتعلقة بكارثة الامطار مما دعانا للالتقاء بجميع الجهات وجمعت اللجنة 22 كرتون مليئ بالمستندات من الجهات التي اجتمعنا معها، واذا وافق المجلس اليوم سنقدم التقرير الجاهز إلى المجلس.

من جانبه قال النائب عبدالله الكندري دائما نلوم الحكومة في تأخير انجاز الاعمال ولكن « طلع البلى « لدينا في المجلس ايضا لأن هناك معضلة في التأخير في إعداد التقارير المطلوبة خاصة وأن المواطن ينتظر سرعة الحصول على النتيجة مثل التعويضات من كارثة الامطار ، مضيفا « اليوم نحن بحاجة إلى حماية حقيقية من وزارة التجارة للمستهلك من جشع بعض التجار.

من جانبه طلب النائب عبدالله الرومي سحب قانون نزع الملكية لأن فيه مثالب كثيرة ، لافتا إلى أن هناك استعجال في المجلس في اقرار الكثير من القوانين حتى يزيد الجانب التشريعي ولكن يجب ان تكون هناك جودة وحرص على سلامة القوانين.

ولفت الرومي إلى أن الاستعجال بالتشريع غير مناسبة لانه مطلوب التأني في اقرار التشريعات ، وبالنسبة لقانون نزع الملكية من 70 سنة لم يثير أي مشاكل ولا أعلم لماذا يأتون بقانون متكامل ، واذا كانت هناك مشاكل في مادة او مادتين يجب معالجتها بدون الحاجة لتقديم قانون متكامل.

ودعا الرومي الحكومة إلى الاستعجال في صرف تعويضات المواطنين المتضررين من ازمة الامطار.

من جانبها أكدت وزيرة الاسكان والاشغال جنان بوشهري حرص الحكومة على صرف التعويضات، كاشفه أنه تم الصرف لاصحاب أكثر من 500 سيارة اصابها الضرر وايضا لاصحاب بعض المنشئات العقاريةوفق ما هو متاح من الوفورات المالية في الميزانية الماضية والان بعد صرف الميزانية الجديدة سيتم استكمال صرف باقي مستحقات المتضررين.

من جهته اعتبر النائب خليل الصالح ان هناك معلومات ناقصة بكلام وزيرة الاشغال ، وهناك اشخاص فقدوا سياراتهم ب 5 او 6 الاف وتم تعويضهم 500 دينار ، والشركات المقاولة تعمل في المناطق دون رقابة ولا زالت هذه الممارسة قائمة بدون رقابة الوزارة.

ووافق المجلس على الرسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة شهر اعتباراً من28/5/2018 وذلك حتى يتسنى للجنة تقديم تقريرها

ووافق على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها سحب تقرير اللجنة رقم بشأن مشروع القانون عن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة والمدرج على جدول أعمال المجلس، وذلك لمزيد من الدراسة مع الجهات الحكومية المعنية

كما وافق على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة بالتحقيق في نسبة ومعدل التضخم الاقتصادي وغلاء أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، إلى بداية دور الانعقاد القادم

ثم انتقل المجلس إلى بند الاسئلة.

بدوره قال النائب الحميدي السبيعي بعد تغير المجلس الاعلى للبترول قلنا نعطي المجلس الجديد مهلة ولكن لن تطول لأن المصلحة مصلحة عامة ولا يعتقد رئيس المجلس الجديد الاخ هاشم اننا نعطيه صك براءة لأنه كان احد قيادي المؤسسة والمشكلة التي تحدثنا فيها هي مشكلة التوظيف ولم نتدخل في تعيين القياديين ، وايضا بالنسبة للمجلس السابق نحن ليس لدينا مشكلة شخصية مع اعضاءه وايضا تربطنا علاقة طيبة مع رئيس المجلس الاعلى للبترول السابق الاخ نزار العدساني.

وقال « نحن مسؤوليتنا سياسية فقط في مراقبة اداء المؤسسة ونحن ندعم أي قرار اصلاحي يتخذه الوزير حتى لو كان يريد عزل من يريد ، واذا لم يكن هناك توظيف ستكون هناك مسؤولية سياسية ، وسوف نراقب تعيين الوافدين على حساب المواطنين ، يا أخ هاشم حط ببالك اننا نضعك تحت المجهر واذا لم يكن هناك توظيف في الاشهر المقبل ستكون تحت المجهر والوزير تحت المساءلة ، وموضوع التوظيف لن يمر مرور الكرام وهذا اخر انذار للمؤسسة.

بدوره قال النائب علي الدقباسي لا يخلو يوما من طرح قضية ايجاد فرص عمل للكويتيين في مجلس الامة ونحن ما زلنا نبحث عن حلول واليوم نحن أمة في خطر في ظل تزايد اعداد المواطنين في سن اقل من 20 سنة..

بدوره أوضح النائب بدر الملا أن وزير الخارجية بين في إجابته على سؤال برلماني ان الوزارة سوت عهد بـ 380 مليون وتبين ان الرقم هذا خاطئ وتبين ان العهد التي تمت تسويتها لا تزيد عن 280 مليون وهذا يبين ان هناك خطا في البيانات.

وأضاف الملا « ما ذكر في اجابة وزارة الخارجية تؤكد انه لا توجد بيانات سليمة ولا دقيقه وهناك فرق اكثر من 100 مليون مابين اجابتين بينهما فترة 3 أسابيع.

بدورها أوضحت النائب صفاء الهاشم أن تزيد عدد الوافدين أدى إلى تأخير حصول المواطن على الخدمة الطبية ، لافتا إلى ان الوافدين يأتون بكرت زيارة « وتاتي كبرها جدامها 10 متر « قبل الولادة بـ 10 ايام وتجلس ايام في مستشفى الولادة وتخرج وهي حاصلة على الرعاية الطبية والتطعميات الكاملة وتدفع رسوم رمزية دينارين أو ثلاثة.

وقالت « يجب تخصيص مستشفيات خاصة للوافدين حتى يستمتع المواطن في ديرته ، والمستشفى الاميري الجديد تحفة فنية وسوف يتاكل بسبب زحمة الوافدين ، ويجب تخصيص مستشفيات في الفروانية أو جليب الشيوخ للوافدين ، وآن الاوان ان يستمتع الكويتي في خدماته الطبية.

وقالت الهاشم أن الارقام في مستشفى الفروانية فلكية ، لافتا إلى أن احد الوافدين اثناء سفره وجدوا عنده ادوية بقيمة 180 الف دينار .

من جانبه رد وزير الصحة الشيخ باسل الصباح أوضح للنائب صفاء الهاشم ان وزارة الصحة تقوم بتنظيم العمل بشكل افضل وكان فيه زيادة رسوم في الفترة الاخيرة ، وبشأن تهريب الادوية لدولة شقيقة تم نفيه لأنه موضوع قديم وكان قبل 3 سنوات ، وما نقوم به الان هو الوصفة الالكترونية وقطعنا شوط فيها وستكون ضمن الخطة الجديدة.

وقال الصباح فيما يخص مستشفى الولادة نحن عاكفين على زيادة الرسوم في هذا المستشفى والغرف الخاصة وازف خبر للاخت النائب ان هناك 3 اجنحة جديدة سيتم افتتاحها قريبا.

بدورها قالت النائب صفاء الهاشم أن عدد الولدات في مستشفى الفروانية للمواطنات تصل إلى الف ولادة مقابل اكثر من 4 الاف ولادة من وافدات ، مبينة أن هذا الوضع اضطر المواطنات للذهاب إلى المستشفات الخاصة بسب الدمار والتاكل في المستشفيات الحكومية.

وانتقل المجلس إلى بند طلب مناقشة اوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح الحكومة جاهزة لعرض استعداداتها والفرق موجودة والحكومة تطلب مناقشة هذا الطلب في جلسة سرية.

وطلب رئيس الجلسة عيسى الكندري اخلاء القاعة لمناقشة طلب سرية الجلسة الساعة 11 صباحا.

بدر الملا متحدثا

الحميدي السبيعي متحدثا

عبدالله الرومي

نواب يقترحون تعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة

رياض عواد

قدم عددا من النواب اقتراح بقانون المرفق في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة ، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية.

مقدمو الاقتراح: «د. خليل عبدالله أبل، عمر الطبطبائي، د. عودة الرويعي، أحمد الفضل، فيصل الكندري»

يضمن الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964

بإنشاء ديوان المحاسبة.

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة (1)

يستبدل بنصي الفقرة الأولى من المادة (34) والفقرة الأولى من المادة (38) من القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه النصين الآتيين:

المادة (34) الفقرة الأولى :

«يعين رئيس الديوان بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وبناءً على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية، وبعد موافقة مجلس الوزراء».

المادة (38) الفقرة الأولى:

«يعين كل من وكيل الديوان والوكيل المساعد بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وبناءً على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ويعامل الوكيل معاملة وكيل الوزارة والوكيل المساعد معاملة وكيل الوزارة المساعد، وذلك من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية».

مادة (2)

على مجلس الوزراء والوزراء كلٌ فيما يخصه – تنفيذ ما جاء بهذا القانون والعمل على تطبيقه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ويلغى كل ما يخالف أحكامه.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة التوضيحية

للاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة

لما لدور ديوان المحاسبة من أهمية بالغة في الرقابة على المالية العامة للدولة عبر ممارسة الاختصاصات المخولة لها من خلال الرقابة المسبقة واللاحقة لحسابات وميزانيات الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة، إذ يتوجب على من يتم تعيينهم بالمناصب القيادية بديوان المحاسبة أن يديرها قياديين يشعرون بالاستقرار الوظيفي لأداء المهام الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأمد مما قد يؤدي إلى تخطي مدة خدمتهم الصادرة بمرسوم في الفترة المتاحة لهم بالعمل القيادي والرقابي، لذا ومن باب الاستثناء على القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لمدة شغل الوظيفة القيادية التي نص عليها مجلس وديوان الخدمة المدنية الصادرة بشأن تحديد مدة بقاء القياديين في عملهم، ونظراً لحساسية وأهمية المهام المكلف بها قياديي ديوان المحاسبة ممن يشغل وظيفة رئيس الديوان أو وكيل الديوان أو الوكيل المساعد بالديوان فقد تقرر إرساء نظام جديد وقواعد تقوم على التعيين لهؤلاء القياديين والسماح بالتجديد لهم كلما دعت الحاجة لاستقرار واستمرار واستكمال سياسة الدولة وخططها المحاسبية على الوجه الأكمل مما يساعد في الارتقاء بالأداء الإيجابي الوظيفي وذلك من خلال حسن اختيار القائمين والمشرفين على هذه المناصب بالبداية من خلال موافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء، وذلك بوضع قواعد وآليات تضمن تحقيق هذا الهدف وتساهم في ارتقاء دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

لذا فقد تضمن هذا القانون طلب تعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بشأن إنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له واستبدال نصي الفقرة الأولى من المادة (34) والفقرة الأولى من المادة (38)، وذلك على النحو الآتي :

المادة (34) الفقرة الأولى :

«يعين رئيس الديوان بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وبناءً على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية، وبعد موافقة مجلس الوزراء».

المادة (38) الفقرة الأولى: «يعين كل من وكيل الديوان والوكيل المساعد بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وبناءً على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ويعامل الوكيل معاملة وكيل الوزارة والوكيل المساعد معاملة وكيل الوزارة المساعد، وذلك من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية».

الدلال يسأل العازمي عن موعد إنجاز مبنى إحدى المدارس الابتدائية في منطقة الروضة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي قال في مقدمته:

إن من أهم نجاح أي منطقة سكنية توفر المدارس التي تستوعب أبناء الأسر القاطنة في المنطقة السكنية ، وتعد المرحلة الابتدائية من أبرز وأهم تلك المراحل الدراسية ويتطلب أن يوفر لها أفضل صور الدعم اللازم ، وقد سبق أن وعدت وزارة التربية بإقامة مبنى جديد وحديث ومتكامل لمدرسة سمية الابتدائية في منطقة الروضة قطعة (4) بالعاصمة والذي تم اخلاؤه في عام 2012 تمهيداً لإقامة مبنى جديدة لمدرسة سمية إلا أنه وعلى الرغم من مرور ما يقارب 7 سنوات لم يتم إنجاز مشروع مدرسة سمية الواقع في الروضة قطعة (4) من منطقة الروضة السكنية بالعاصمة ، ونظراً للحاجة الماسة في منطقة الروضة لمدرسة ابتدائية للبنات في منطقة الروضة قطعة (4) وللكثافة السكانية الكبيرة في منطقة الروضة السكنية ونظراً لعدم ملاءمة المدرسة المؤقتة الحالية ابتدائي بنات، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1 – متى يتوقع الانتهاء وانجاز مبنى مدرسة سمية الابتدائية في قطعة (4) من منطقة الروضة السكنية مع موافاتي بمراحل تنفيذ مشروع مدرسة سمية الجديدة في قطعة (4) بالروضة وتاريخ الإنجاز وفتح المدرسة لاستقبال طالبات الابتدائي.

2 – يرجى موافاتي بالأسباب التي ساهمت في تأخير إنجاز مشروع مدرسة سمية الابتدائية للبنات في قطعة (4) من منطقة الروضة مع جهود وزارة التربية لمعالجة تلك العقبات والأسباب

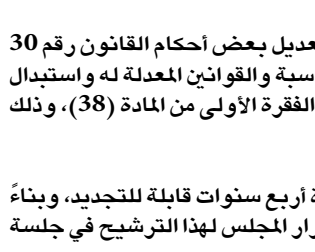
محمد الدلال

المرداس للعازمي: ما أسباب تأخر اختبارات خريجي المعاهد الخاصة الحاصلين على دورات تدريبية مدتها 9 شهور

وجه النائب نايف المرداس سؤالين برلمانيين إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي.

وقال المرداس في مقدمة السؤال الأول:

نظرا لتراخي وزارة التربية في متابعة وتنفيذ حكم محكمة الاستئناف الخاص ببطلان قرارات التعيين لوظيفة (مدير عام منطقة تعليمية) لبعض المناطق التعليمية الأمر الذي قد يعرض القرارات الصادرة منهم للبطلان نتيجة ذلك، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ الحكم الصادر في تاريخ 24 سبتمبر 2018 من محكمة الاستئناف والذي أصبح باتا وواجب النفاذ لعدم الطعن فيه بالتمييز خلال المدة القانونية، الأمر الذي يتعين معه تصحيح الوضع الخاطئ المترتب على قرارات التعيين التي ألغيت بموجب الحكم المذكور سالفا لكل من مدير عام منطقة الفروانية التعليمية ومدير عام منطقة الجهراء التعليمية كما هو وارد بالتفصيل في كتاب ديوان المحاسبة الموجه للوزارة، علما بأن عدم تنفيذ الأحكام مجرم في المادة (58 مكررا) من القانون رقم (31) لسنة 1970 الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960؟

2– ما أسباب عدم تنفيذ الحكم المذكور سالفا؟

وطالب المرداس في السؤال الآخر إفادته وتزويده بالآتي:

1– متى صدقت آخر شهادة دبلوم صادرة من المعاهد الخاصة للحاصلين على دورات تدريبية مدتها (9 شهور)؟

2– متى كان آخر اختبار لخريجي المعاهد الخاصة الحاصلين على دورات تدريبية مدتها (9 شهور)؟ وما أسباب تأخير إجراء اختباراتهم؟

المتحدث باسم الحكومة طارق المزرم : عقب الجلسة، انه تم في الجلسة السرية تقديم عرض عن استعدادات الجهات المعنية لاي طارئ، مضيفا: نحن في الحكومة نتحسب لكل الاحتمالات وبناء عليه عرضت الأجهزة العسكرية والأمنية استعداداتها على المجلس.

نايف المرداس